غلوات مثل شهوة وشهوات هو الصحاح

لا يحسبنّ اثوابي وقد جعت هذا رداءي مطويا وهي بالكسر بالنصب على المفعول
معه والعامل فيه مطويا لا هذا خلافا لابي علي في تجويزه الامرين تنبيه
اجمعوا بقوله سبحانه ان المفعول معه لا يتقدم على عامله وهو اتفاق فلا يجوز والطريق
سرت وفي تقدمه على مصاحبه خلاف والصحيح المنع واجازه الا ابن جني
تمسكا بقوله. جمعت وفحشا غيبة ونميمة. وقوله. اكنيه حين اناديه لاكرمه.
ولا القبه والسوءة اللقبا. على رواية من نصب السوءة واللقبا يعني ان المراد في الاول
جمعت غيبة ونميمة مع فحش وفي الثاني ولا القبه اللقب مع السوءة لان من اللقب ما يكون
لغير سوءة ولا حجة له فيهما لامكان جعل الواو فيهما عاطفة قدمت هي ومعطوفها وذلك
في البيت الاول ظاهر واما في الثاني فعلى ان يكون اصله ولا القب اللقب ولا اسوء السوءة
ثم حذف فاعل السوءة انتهى وبعد ما استفهام او كيف نصب الاسم على المعية لا
بفعل كون مضمر وجوبا في بعض العرب فقالوا ما انت وزيدا ومنه قوله ما انت والسير
في متلف. وقالوا كيف انت وقصعة من ثريد والاصل ما تكون وزيدا وكيف تكون وقصعة
واسم كان مستتر وخبرها ما تقدم عليها من اسم استفهام فلما حذف الفعل من اللفظ
انفصل الضمير تنبيهان الاول من ذلك ايضا قوله ازمان قومي والجماعة كالذي
لزم الرحالة ان تميل مميلا. فالجماعة نصب على المعية بفعل كون مضمر والتقدير ازمان
كان قومي والجماعة كذا قدره سيبويه الثاني في قوله بعض العرب اشارة الى ان الاكثر
في مثل ما ذكره الرفع بالعطف انتهى والعطف ان يكن بلا ضعف من جهة المعنى او من
جهة اللفظ احق وارجح من النصب على المعية كما في نحو جاء زيد وعمرو وجئت انا وزيد
اسكن انت وزوجك برفع ما بعد الواو على العطف لانه الاصل وقد امكن بلا ضعف ويجوز
النصب على المعية في ذلك والنصب على المعية مختار لدى ضعف النسق اما
من جهة المعنى كما في نحو قولهم لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فان العطف فيه ممكن
على تقدير لو تركت الناقة ترأم فصيلها وترك فصيلها يرضعها لرضعها لكن فيه تكلف
وتكثير عبارة فهو ضعيف فالوجه النصب على معنى لو تركت الناقة مع فصيلها ونحو
قوله. اذا اعجبتك الدهر حال من امرئ. فدعه وواكل امره والليالي. وقوله. فكونوا انتم
وبني ابيكم. مكان الكليتين من الطحال لان في العطف تعسفا في الاول وتوسعة في المعنى في
الثاني وفي النصب على المعية سلامة منهما فكان اولى واما من جهة اللفظ كما في نحو جئت

وزيدا

اي يحتمل عليه ح

وزيدا واذهب وعمرا لان العطف على ضمير الرفع المتصل لا يحسن ولا يقوى الا
مع الفصل ولا فصل والوجه النصب لان فيه سلامة من ارتكاب وجه ضعيف
عنه مندوحة والنصب على المعية الزم من العطف لمانع معنوي او لفظي في
والمانع المعنوي كما في نحو سرت والنيل ومشيت والحائط ومات زيد وطلوع
الشمس مما لا تصح مشاركة ما بعد الواو فيه لما قبلها في حكمه والمانع اللفظي
كما في نحو مالك وزيدا وما شانك وعمرا لان العطف على الضمير المجرور من غير اعادة
الجار ممتنع عند الجمهور فتعين النصب على المعية هذا حيث امكن النصب على
المعية كما رايت فاما اذا امتنع مع امتناع العطف وهو رابع الاقسام وذلك
كما في نحو قوله. علفتها تبنا وماء باردا. وقوله. اذا ما الغانيات برزن يوما
وزججن الحواجب والعيونا. فان العطف ممتنع لانتفاء المشاركة والنصب
على المعية ممتنع لانتفاء المصاحبة في الاول وانتفاء فائدة الاعلام بها في
الثاني فاول العامل المذكور بعامل يصح انصبابه عليهما فاول علفتها بانلتها
وزججن بزين كما ذهب اليه الجرمي والمازني والمبرد وابو عبيدة والاصمعي واليزيدي
او اضمر عامل ملائم لما بعد الواو وناصب له نحو اي وسقيتها ماء وكحلن
العيون والى هذا ذهب الفراء والفارسي ومن تبعهما تنبيه ينبغي من الاقسام
قسم خامس وهو تعين العطف وامتناع النصب على المعية نحو كل رجل وضيعته و
اشترك زيد وعمرو وجاء زيد وعمرو قبله او بعده انتهى خاتمة ذهب ابو الحسن
الاخفش الى ان هذا الباب سماعي وذهب غيره الى انه مقيس في كل اسم استكمل
الشروط السابقة وهو ما اقتضاه ايراد الناظم وهو الصحيح والله اعلم

هذا باب الاستثناء

الاستثناء هو الاخراج بالا واخواتها تحقيقا
لما كان داخلا او تنزيلا منزلة الداخل فالاخراج جنس وبالا الى اخره يخرج التخصيص
ونحوه وما كان داخلا يشمل الداخل حقيقة والداخل تقديرا وهو المفرغ والقيد
الاخير لادخال المنقطع على مذهب من يقول ما استثنته الا مع كلام تم اي غير
مفرغ موجبا كان او غير موجب ينتصب الا ان الانتصاب مع الموجب متفق عليه
سواء كان المستثنى متصلا وهو ما كان بعضا من المستثنى منه او منقطعا وهو ما لم

Copyright © King Saud University